جامعة سوهاج
كلية التربية
مجلة شباب الباحثين

دور المؤسسات التعليمية اللانظامية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية)

إعداد

أ.د/ صبري الأنصاري إبراهيم
أستاذ أصول التربية المتفرغ
والعميد الأسبق
كلية التربية – جامعة جنوب الوادي

د/ عبدالناصر أحمد محمد
مدرس أصول التربية
بكلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادي

أ/ أنور عبد الرحيم أحمد حسن عمارة
باحث دكتوراة بقسم أصول التربية – كلية التربية بقنا– جامعة جنوب الوادي

تاريخ الاستلام: ١ستمبر ٢٠٢١م - تاريخ القبول: ١٨ سبتمبر ٢٠٢١م

DOI :10.21608/JYSE.2021. 187747

ملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التعليمية اللانظامية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تم تطبيقها علي طلاب الثانوية العامة في محافظات (قنا ، البحر الأحمر ، الأقصر) وكان منهج الدراسة المستخدم المنهج الوصفى، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة علي عينة من الطلاب بلغ عددهم ٣٠٠ طالب ، وكان عدد مفردات الاستبانة ٦٣ مفردة ، ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للتعبير عن استجابات أفراد العينة حول مضمون الاستبانة ، حيث أعطيت درجات(٣ ، ٢ ، ١) للاستجابات نعم ، إلي حد ما ، لا ـ علي الترتيب بحيث يضع الطالب علامة صح أما اختياره للمفردة التي تتناسب معه ، وقد تم استخدام الأساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة لتحقق أهدافها باستخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك علي النحو التالي :

١ . حساب النسبة المئوية للتكرارات : للتعرف علي توزيع استجابات أفراد العينة عن كل مفردة من مفردات الاستبانة

٢ . حساب الوزن النسبي : لتحديد مستوي الموافقة أو الإجابة عن كل عبارة

٣ . اختبار مربع كاي : لبيان دلالة الفروق بين تكرارات أفراد العينة استجابات أفراد العينة عن كل عبارة من حيث درجة توفرها في الواقع الفعلي

٤ . استخدام التكرارات والنسب المئوية والأوزان النسبية للتعرف علي واقع تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ .

وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج منها : عدم تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة مما أدي إلي مشكلات تعليمية ، وصحية ، اجتماعية ، مما يعوق القدرة علي تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وخلصت الدراسة إلي وضع تصور مقترح لتحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

– الكلمات الافتتاحية: المؤسسات ، العدالة ، الرؤية.

The study aimed to identify the role of informal educational institutions in achieving social justice for high school students in the light of Egypt's vision 2030, which was applied to high school students in the governorates of (Qena, Red Sea, Luxor) and the study curriculum was descriptive approach, and the researcher used the questionnaire as a tool for the study On a sample of 300 students, the number of questionnaire items was 63, and the Triple Likert scale was used to express the responses of the sample members about the content of the questionnaire , , where degrees -3, 2, 1 were given to the responses yes, to some extent, no - in order so that the student puts a correct mark as for his choice of the singular that suits him, and statistical methods appropriate to the nature of the study were used to achieve its goals using the statistical package for social sciences SPSS This is as follows:

1> Calculating the percentage of repetitions: to identify the distribution of the responses of the sample members for each item of the questionnaire

2>2 Calculation of the relative weight: to determine the level of approval or answer for each statement

3>Chi-square test: to show the significance of the differences between the frequencies of the sample members, the responses of the sample members to each statement in terms of their availability in actual reality.

4>Using frequencies, percentages, and relative weights to identify the reality of achieving social justice for high school students in light of Egypt's 2030 vision

The results resulted in the failure to achieve social justice for high school students, which led to educational, health, and social problems, which impeded the ability to achieve Egypt's vision 2030

key words:

Institutions, justice, vision.

مقدمة:

خلق الله الكون والطبيعة وسخر ما فيها لخدمة الإنسان ليعيش فيها بطمأنينة وسعادة ، فالكون بما فيه والطبيعة وما تحتوي عليه آية من آيات الله ، ففي هذا التنوع والاختلاف ما هو إلا دليل علي عظمة الخالق ، ويعتبر الإنسان جزءًا من هذا الكون وله الحق في التنعم بخيراته ، ولكل دولة مواردها الطبيعية التي أنعم الله بها عليها ، وهذه الموارد ليست ملكا أو منحة لأحد ، بل هي لجميع المواطنين كل حسب حاجته ، ذلك لأن موارد الكرة الأرضية كافية لإشباع كل الكائنات إذا أديرت الموارد بكفاءة وعدالة .

إن تطور المجتمع وتقدمه يبدأ بتوفير كافة الاحتياجات الأساسية من التعليم والصحة والبيئة لكل أفراد المجتمع دون تمييز أو تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الديانة ، وقد ظهر ذلك في جميع الحضارات والشرائع السماوية .

وللبيئة الاجتماعية دور كبير في تنشئة الإنسان وتوجيهه والإشراف علي سلوكه ، وتلقينه ما توصلت إليه من ثقافة وتحضر ، إذ أنها لا تقتصر علي أن توفر له حاجياته الضرورية ، ولكنها تؤدي له أهم وظيفة وهي وظيفة نقل التراث الاجتماعي والثقافي.(الخشاب : ص ١٧٥) وهذه البيئة الاجتماعية تتضمن المؤسسات التعليمية كافة . مما يعني بيان أهمية التربية والتوجيه في كل مجتمع وذلك عن طريق التأثير والتأثر العملي الفعال في الأطفال والشباب بواسطة الجهات التعليمية والتوجيهية المتكاملة ، وهي الأسرة في المنزل ، والمجتمع العام في البيئة الإنسانية ووسائل الإعلام المختلفة والأندية الرياضية والثقافية في مجال الثقافة الرياضية والاجتماعية والجهات الفنية والجمالية ودور العبادة وغير ذلك من الجهات التعليمية المختلفة في المجتمع العام . (سليمان : ص٣٦)

هذه المؤسسات التعليمية اللانظامية مفوضة من قبل المجتمع في تعليم أبنائه ،متمثلة في ذلك أهداف التربية الإنسانية والتي تهدف إلي الوصول للمجتمع البشري الواحد، الذي يبني علي مبادئ العدل والمساواة والحرية ، ويستند علي قواعد الإخاء والمحبة والتعاون بين أبناء المجتمع الإنساني ، فإن النتائج كفيلة بأن تحرر المجتمعات البشرية من مظاهر التميز وعدم المساواة في الحقوق ، وهي بالتالي تستهدف تسهيل عملية مساعدة الإنسان في بناء المجتمع الإنساني حسب إمكاناته ومسؤولياته ، وعبر التواصل الإنساني القائم علي هذه الأهداف (جرار : ص ١٨) .

إن العدالة الاجتماعية ، كقيمة إنسانية ومطلب اجتماعي ، قديمة قدم وجود الإنسان علي هذه الأرض ، إلا أن الحديث عنها والمطالبة بتطبيقها وتحقيقها هو الحديث نسبيا .

وللعدالة الاجتماعية مفاهيم وأبعاد كثيرة في الشرائع السماوية ، لا يمكن اختزالها في سياق معين بل إنها تشتمل علي كل مناحي الحياة ، إن المعاناة واللا مساواة أو التهميش والحرمان جميعها أتت بفعل البشر ، ولم تتمكن الطبيعة من الحد منها ،. فما كان من الإنسان إلا البحث عن العدل ، ومع تقدم الوعي الإنساني أصبح مفهوم العدل ينفصل عن المجرد ، ويكتسي طابعا ماديا . (الإبراهيم : https://www.raya.com)

وقد تطور مفهوم العدل بداية من القرن الثامن عشر ، فأصبح يهتم بواقع الإنسان ، ويحاول تحسينه إلي ما هو أفضل ، أصبح يبحث عن علاقة الإنسان بالمجتمع ، ويبحث في وجوده ، ويفكر في حريته وحقوقه ، فتم الانتقال من مفهوم العدل إلي العدالة الاجتماعية كتصور شامل لحياة الإنسان ولظروف معيشته علي مختلف المستويات . (الإبراهيم : https://www.raya.com) .

و تتفق تعريفات العدالة الاجتماعية علي أنها تسعي لتوفير الاحتياجات الأساسية ، وتحقيق المساواة ، وتوزيع الموارد ، وتوفير فرص العمل ، وتكافؤ الفرص بين الجميع ، ومن بين تلك التعريفات، تعريف الأعرجي :

العدالة الاجتماعية مفهوم يشير إلي المساواة في تطبيق الأحكام والقوانين علي الجميع بالتساوي في سبيل تحقيق الصالح العام ، وتصنف إلي عدالة توزيعية ، أي توزيع موارد المجتمع علي الأفراد مع مراعاة قدرتهم ومؤهلاتهم العلمية ، ومنح الناس الخدمات التعليمية والتربوية والصحية والترويحية والاجتماعية التي يجب توزيعها بالتساوي . (الأعرجي : https://al-7awza.org)

ولعل أكبر دليل علي تزايد الاهتمام الدولي بموضوع العدالة الاجتماعية قيام هيئة الأمم المتحدة بتحديد يوم ٢٠ فبراير من كل عام ، بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية ، وذلك بداية من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ ، الأمر الذي يؤكد علي الاهتمام الدولي والأهمية التي أصبح ينالها هذا المفهوم وما تتمتع بها هذه القيمة الإنسانية والمطلب الإنساني الدائم .

وتناول مفهوم العدالة الاجتماعية العديد من المفاهيم مثل تكافؤ الفرص في الحقوق ، تعليم ، صحة ، مأوى ، حرية، وذلك بدون أية تفرقة على حسب الجنس أو العقيدة أو الطبقة أو اللون. ويمكن أن تتحقق المساواة في فرص العدالة الاجتماعية إذا توافرات خمسة شروط :

١ . وفرة الفرص وإتاحتها ٢ . إزالة جميع الأسباب التي تؤدي إلى التمييز٣ . تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة بالتساوي . تهيئة الظروف التي تحقق للأفراد فرصًا حقيقية للحكم على نوعية الحياة التي يريدونها لتفادي وقوع الفقراء في فخ الرضا بالأمر الواقع٥ . السعي المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخول والثروات.(العيسوي ٢٠١٣ ، ٣٠٢ :)

وقد لاحظ الباحث ندرة الدراسات في هذا المجال ولكن يمكن التعرض (لدراسة عوض ١٩٩٢)، والتي هدفت إلي التعرف علي تطور تطبيق المجانية وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية في المرحلة الأولي من التعليم في الفترة من ١٩٢٣ إلي ١٩٨١ واستخدم الباحث المنهج التاريخي ، وتوصل الباحث إلي أنه لم يتم تحقيق العدالة الاجتماعية في هذه الفترة .

وكانت نتيجة ضعف تحقيق العدالة الاجتماعية أن اتجهت الدولة المصرية لتلافي الأثار السلبية الناتجة بأن اتخذت من التنمية المستدامة وهي الهدف الاستراتيجي للدول المتقدمة والنامية علي حد سواء لشمولها كافة مجالات الحياة فقد اتجهت مصر لوضع رؤية لهذه التنمية حتي عام ٢٠٣٠ وكان من أهداف هذه الرؤية : (وزارة التربية والتعليم ، ص ٨)

١ . القضاء علي الفقر

٢ . القضاء التام علي الجوع

٣ . الصحة الجيدة والرفاهية

٤ . التعليم الجيد

٥ . تحقيق المساواة

مشكلة الدراسة:

بالرغم من توالي الثورات الشعبية وما تبعها من جهود حكومية و مجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية في كافة قطاعات الدولة بصفة عامة وفي التعليم بصفة خاصة، إلا أن هناك العديد من مؤشرات عدم اتساق ميزان العدالة الاجتماعية في مصر؛ والتي كانت نتيجة طبيعية لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي الرأسمالي منذ بداية سبعينيات في القرن العشرين ، تلك السياسات التي أدت إلى زيادة معدلات النمو بشكل كبير وملحوظ خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين إلا أنه واكبها عدة تأثيرات سلبية على العدالة الاجتماعية عامة والتعليم بشكل خاص ٠(الجعفراوي : ص ٢٢)

وهذا يتفق مع دراسة الخلف، غسان أحمد (٢٠٠٥). السياسة التعليمية في مصر منذ السبعينيات دراسة تحليلية في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية، والتي توصلت إلي عدة نتائج منها : أن السياسة التعليمية في مصر أدت إلى تحسين نسب الاستيعاب والخدمات التعليمية ومضاعفة حجم الإنفاق والمناخ المدرسي، إلا أن هذا التحسن لم يحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة وفقا للمعايير المجتمعية و الدولية .

ولقد تقلصت نسبة الإنفاق العام على التعليم بوجه عام من الناتج المحلي الإجمالي من (٤،٩)عام٢٠٠١/٢٠٠٢ (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥) إلى(٣،٨) في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٢٠١٤ ، ١٩١)، كما قلت أيضا نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام من ١٦،٢ إلى ١١،٧ في نفس التاريخ (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، سبتمبر ٢٠١٤)، هذا الإنفاق الذي جعل مصر ضمن الدول المتوسطة في معدلات التنمية البشرية ، بينما الدول مرتفعة التنمية البشرية تتجاوز نسبة الإنفاق من الناتج المحلي بها (٤،٦) بينما الدول المرتفعة جدا تتجاوز فيها النسبة (٥،٣) (وزارة الصحة والسكان : ١٩٣)

وبالنسبة لمعدل الا لتحاق بالتعليم الثانوي فقد بلغ عام ٢٠١٤ نسبة (٧٧،٧)، وقد وجد تفاوت في معدل الالتحاق في محافظات الوجه البحري عن محافظات الوجه القبلي ثم المحافظات الحدودية حيث كانت معدلات الالتحاق هي (٨١،١)، (٧٣،١)، (٧٢،٢) على الترتيب ، كما وجد تفاوت بين معدلات الالتحاق وفقا لمؤشر الثروة؛ حيث بلغ معدل الالتحاق في أدنى مستوى (٧٠،٩)، وفي المستوى المتوسط (٧٨،٣)، وفي المستوى الأعلى

(٨٩،٦)، ما ظهر أيضا تفاوت في معدلات الالتحاق بدرجة بين الذكور والإناث حيث بلغت (٧٨،٦) للذكور و (٧٦،٧) للإناث. (وزارة الصحة والسكان : ٢٠٣)

وهذا يتفق مع دراسة تهامي (٢٠٠٨)بعنوان: دراسة تقويمية لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة والتي جاءت نتائج دراستها لتؤكد : انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم، وزيادة نسبة المعلمين غير المؤهلين تربويا بالمدارس الابتدائية، ووجود فجوة بين محافظات الجمهورية في توزيع المدارس الخاصة والتجريبية .

وإذا كان هذا هو حال التعليم الرسمي أو النظامي فما دور المؤسسات التعليمية اللانظامية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة ، الملاحظ أن هذه المؤسسات التعليمية مازالت تقوم بدور فعال في تشكيل سلوكيات الأفراد خلال حياتهم التعليمية ، بل لا ينتهي دورها في هذا المجال وإنما يستمر فعلا في موازاة العمل التربوي ، والمؤسسات التعليمية اللانظامية قد أخذت أشكالا عديدة ومختلفة تتغير تبعا لتطور الحياة في المجتمع ، لذا يجب علينا معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسات تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في حياة الأفراد بالإيجاب أو بالسلب ، في تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تكون في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تركز على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.(https://www.sis.gov.eg/Story)

لذا كان سؤال الدراسة الرئيس : ما دور المؤسسات التعليمية اللانظامية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.؟

ويتفرع من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية هي :

١ . ما مفهوم العدالة الاجتماعية ، وما مقوماتها ؟

٢ . ما موقع العدالة الاجتماعية في الفكر الفلسفي :

٣ . ما علاقة المؤسسات التعليمية النظامية بالمؤسسات التعليمية اللانظامية

٤ . ما التصور المقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية اللانظامية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة .في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

أهداف الدراسة:

١ . التعرف علي واقع المؤسسات التعليمية اللانظامية في مصر .

٢ . معرفة متطلبات العدالة الاجتماعية اللازمة لطلاب الثانوية العامة .

٣ . تقديم تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية اللانظامية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة

- أهمية الدراسة:

١- قد تفيد هذه الدراسة فى معرفة جوانب القوة والضعف للشعب المصري مستقبلاً .

٢. تفيد الدراسة كل من الأسرة ، والإعلام ، ودور العبادة في كيفية التواصل وتحقيق العدالة الاجتماعية للشباب .

٣ . تتناول الدراسة مرحلة تعليمية على قدر كبير من الأهمية ، وهى المرحلة الثانوية ، وما تمثله فى إكساب الطلاب المهارات الاجتماعية التى تحدد ملامح الشخصية المصرية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة الحالية حيث يُعد المنهج المناسب لطبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وصفاً وتحليلاً و تفسيراً وصولاً إلى نتائج لها دلالة علمية ، (عبدالحميد وأخرون ، ص ١٢٦)

الإطار النظري للدراسة :

يتناول الإطار النظري للدراسة الحالية المحاور الآتية:

المحور الأول : العدالة الاجتماعية:

- أولا: مفهوم العدالة الاجتماعية :

تعددت تعريفات العدالة الاجتماعية بين الباحثين والمهتمين ، إلا أن جميعها تتفق في توفير الاحتياجات الأساسية ، وتحقيق المساواة ، وتوزيع الموارد ، وتوفير فرص العمل ، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ، فيمكن تعريفها :

١. العدالة الاجتماعية ، تعني إعطاء كل مواطن حقه في المجتمع وتوزيع الموارد والفرص علي المواطنين بالعدل ، وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل المواطنين ، بالإضافة إلي

المساواة في الفرص ، مثل فرص العمل والتعيين والترقي في الوظائف . (كبة : iraqicparchives.com/)

ويري الباحث أن العدالة الاجتماعية هي نظام اقتصادي اجتماعي يهدف إلي توفير الاحتياجات الأساسية للحياة الكريمة ، وتحقيق المساواة لأفراد المجتمع من خلال : توفير الحقوق وأداء الواجبات من قبل الأفراد ، والمساواة في توفير فرص العمل ، وتعزيز حقوق الأفراد ذوي الإعاقة وكبار السن وتمكين المرأة وتكريس الحريات .

والتعريف الأخير يتفق مع ما أكده المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية بإصدار إعلان القاهرة ، في أن العدالة الاجتماعية تعد أساس للنموذج التنموي الجديد ، ولكن يجب أن يكون شاملا ومرتكزا إلي مبادئ العدالة والمساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة ، وتتطلب المشاركة تطبيق أليات شفافة وشاملة وتشاركية ، وضمان نماذج لمشاركة المواطنين في إعادة هيكلة وإعادة تصميم السياسات ، وهذا سيسمح بتحقيق نتائج أفضل وتعزيز الديمقراطية . (https://www.youm7.com)

ثانيا: مقومات العدالة الاجتماعية

يري الباحث أن العدالة الاجتماعية تقوم على عدة مقومات رئيسة تضمن لها التحقق إجرائيا على أرض الواقع. وهذه المقومات هي:

الأول: الإيمان بمبدأ العدالة الاجتماعية، والإيمان بالنظرة للعدالة الاجتماعية على أنها قيمة سامية ومثل أعلى وهي مطلب المجتمعات ومرادها، وطريقها نحو الاستقرار والرقي والتقدم .

الثاني: الحقوق التي تضمنها الدولة لشعوبها ، وتضم منح كل ذي حق حقه ورد المظالم إلى أهلها، فرد الحقوق لأصحابها ركن رئيس من أركان العدالة الاجتماعية تنتفي وجودها بعد وجود هذا الشرط، وهي نوعان. اما حقوق رئيسة ، وهي حقوق المواطنة، وهي حق لكل مواطن، مثل حق التعليم وحق الضمان الاجتماعي وغيرها، والحقوق التي تكون مقابل نشاط أو عمل يقوم به المواطن، أو الحقوق القضائية والتي تكون لرفع الظلم والفصل بين المتخاصمين.

الثالث: الواجبات المفروضة على المجتمع، فلا معنى للعدالة في غياب ضمان الواجبات التي تكون بين الأفراد مع بعضهم البعض وتجاه المجتمع، فحتى يكون المجتمع منتجا و مستقرا و متطورا بما يعود بالفائدة الكاملة عليه فإن على أبناءه ومؤسساته الالتزام

بواجباتهم تجاهه، ومن هذه الواجبات المفروضة : الدفاع عن الوطن، واجب العمل، والتعليم وتنمية القدرات، وواجب الحفاظ على الصحة العامة .. وغيرها، وفي المقابل يجب على الدولة أن تلتزم بتوفير الفرص الكاملة لأبنائها ليستطيعوا أداء واجباتهم نحو وطنهم .

الرابع: الحريات المنضبطة، فضمان هذه الحريات يعتبر الضمان لتحقق العدالة الاجتماعية وغياب هذه الحريات يعني إتاحة الفرصة للتجاوز والتعدي عليها، فالحرية كما هو معروف حق من حقوق الإنسان وهذا الحق يمثل المبدأ الأول من مبادئ جون رولز في رؤيته للعدالة الاجتماعية، ويظل تحقيق العدالة الاجتماعية مرتبط بتحقيق الحريات الرئيسة لكل أبناء المجتمع وتوسيعها بما يساعد كل فرد من اختيار نوع الحياة التي يعطيها قيمة، (العيسوي : ٢٠٦)

الخامس: المشاركة المجتمعية، فالعدالة الاجتماعية تعد مسئولية مشتركة للدولة والمجتمع معا، فلا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية إلا في إطار وجود دولة يتساوى فيها الجميع أمام القانون ، ويكون واجب النظام هو العمل على تحقيق التوازن بين الجميع و العدالة بين مصالح كل أبناء المجتمع، واذا كانت المسئولية الأساسية في ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية تكون على الدولة ومؤسساتها الحكومية، إلا أن المجتمع بأبنائه ومنظماته ومؤسساته يتشاركون قسطا واسعا من هذه المسئولية مع الدولة ومن ضرورة المساهمة في تحقيقها اختيار الواجبات و اختيار المشاركة والتطوع) (السابق : ١٥٨)

ثالثا : الأبعاد والإشكاليات:

تُثير إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية عددا من الإشكاليات يمكن حصرها على النحو التالي:

١ . ضرورة غياب التفرقة بين أبناء المجتمع : حيث يجب إزالة كل ما يؤدى إليها من عوامل، وغياب ما يترتب على التفرقة من نتائج سلبية كالحرمان من الحقوق والإقصاء الاجتماعي.

٢ . إشكالية توفير فرص متساوية: حيث لا معنى للحديث مثلا عن المساواة في فرص العمل إذا كانت البطالة منتشرة ومواطن العمل غائبة.

٣ . إشكالية التمكين: فلا معنى لوجود فرص اذا لم يرتبط معها استراتيجيات التمكين لجميع عناصر المجتمع وبالذات الأقل حظا منها، فلا بد من تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على نفس درجة المساواة بينهم من أجل الحصول عليها .

٤ . إشكالية الحظ ووجود الفوارق الفردية: فقد يظهر الاختلاف في قدرات الأفراد وفى نصيب أسرهم من الفقر أو الغنى ومن علو المكانة الاجتماعية أو تدنيها ، فروقا كبيرة في العوائد أو النواتج تتجاوز ما يمكن اعتبارها فروقا مقبولة اجتماعيا ، ومن هنا تتضح ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدى هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته

المحور الثاني: العدالة الاجتماعية في الفكر الفلسفي

مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم يتصف بالقدم حيث شغل اهتمام الفلسفة القدامى الذين اهتموا بوضع شكل للعلاقة بين الشعوب وحكامها، ويمكن تصنيف هذا الفكر الفلسفي وفق رؤيته الاجتماعية للمجتمع إلى نوعين

١ . فكر أرستقراطي طبقي يؤمن بالطبقية المجتمعية ويؤصل لها.

٢ . فكر تحرري ليبيرالي ينكر هذه الطبقية ويدعو للتحرر منها.

أ- العدالة الاجتماعية في الفكر الفلسفي الأرستقراطي

بالنظر إلى الحركة الفلسفية في بداياتها الأولية يتضح أنها كانت تنظر نظرة طبقية للمجتمع وتؤيدها وتبرر لها، ومن أشهر الفلاسفة في ذلك الوقت الفيلسوف اليوناني أفلاطون (٤٢٧ – ٣٤٧ ق.م) الذي كان يرى أن العدالة فضيلة ناتجة عن أمهات الفضائل وهي فضيلة (الشجاعة و الحكمة والعقل) فيجب على كل إنسان التكيف مع هذا النظام من الفضائل وانتهاج سلوك يتناسب تبعا لمكانته . (ماير وأخرون : ١٣٢) واتضحت رؤية أفلاطون هذه عندما وضع في كتابه الشهير الجمهورية حيث كانت رؤية مثالية أرستقراطية متفرقة بشكل ملحوظ عن واقعه الذي عاشه في دولة أثينا، حيث قام بوضع تصور للدولة أو المدينة المثالية التي يجب أن تتحقق فيها العدالة وذلك بالقيام بعملية ربط بين الطبيعة التي تحكم الإنسان وبين مكونات الدولة، فأفلاطون يرى أن المجتمع يتكون من ثلاث طبقات متغايرة بحكم الطبيعة الإنسانية، وأن لكل طبقة من هذه الطبقات وظيفة مناسبة لتلك الطبيعة ، حيث حدد لكل طبقة منها فضيلة تتناسب مع طبيعتها، فحين تختص طبقة الحراس بفضيلة الشجاعة، وتختص طبقة الحكام بفضيلة الحكمة . فإن فضيلة الطبقة المنتجة من الشعب هي التحكم في الشهوة، هذه الفضائل الثلاث هي التي يجب توافرها في طبقة الشعب حتى يمكن تحقيق العدالة في الدولة . بشرط أن يتجه كل إنسان في الدولة للوظيفة التي منها له

طبيعته دون أن يتدخل فرد من طبقة في مهام ووظائف الطبقة الأخرى حتى لا تنتهي العدالة وينتشر الظلم. (مطر : ص ١٦)

ولم يختلف الفيلسوف الشهير أرسطو (٣٤٨، ٣٢٢ ق.م) عن معلمه افلاطون في رؤيته الفلسفية للعدالة الاجتماعية، حيث قسم الناس إلي صنفين (إلي أحرار و عبيد) وذلك وفقا لطبيعتهم الإنسانية، وأكد أن بعض هؤلاء الناس قد خلقوا أحرار مؤهلين عقليا وجسمانيا للحكم وللإمارة والبعض الأخر منهم قد خلق عبدا أهلته الطبيعة الجسمية فقط للطاعة والقيام بالأعمال المتعبة والشاقة بل وبرر أرسطو لنظام الرق واعتبره أمرا طبيعيا وعدلا (عبدالعال : ص١١٢)

إلا أن أرسطو في نظرته الأرستقراطية هذه ، قد ميز بين صنفين من العدالة.

الأول: العدالة التعويضية وهي تقديم تعويض للأشخاص الذين يختلفون بطبيعتهم وإن كانوا يتساوون في الحقوق القانونية بينهم. (ماير وأخرون :١٣٣) حيث يعتبر التعويض في هذه الحالة عدلا إذا وجدت مساواة حقيقة بين أطراف التعويض وكانت لهما ذات القيمة، ومنها مثلا تعويض المظلوم من الظالم كأن يكون ذلك في المعاملات أو الجرائم وغيرها . (سعيد : ص ٢٢)

أما الثاني: وهو العدالة التوزيعية وتسمي عدالة (التقسيم) وهي تنظيم العلاقة بين واجبات الدولة والمجتمع تجاه أعضائها في إطار مبدأ الحقوق والواجبات وبين واجبات الفرد تجاه المجتمع وهي تتمثل في توزيع موارد الدولة وما تنتجه على أفرادها حسب الاستحقاق، باعتبار أنه ليس من العدل توزيع ذات المقادير على أشخاص غير متساويين . (سعيد : ٢٣)

وفي مصر القديمة، صنف المصريون القدامى إلى ثلاث طبقات اجتماعية: الأولي وهي والأوسع نفوذا وهي طبقة الكهنة، وكانت لهم السلطة الكبرى على الشعب و الفراعنة وأمور الحكم، وكانوا يتصفون بالعلم ويتكلمون لغة خاصة بهم هي اللغة الهيروغليفية ،أما الطبقة الثانية فتضم رجال الجيش من المحاربين الذين كان يطلق عليهم نبلاء، وأما الطبقة الثالثة فكانت تضم الشعب، الذي ينقسم إلى طوائف عدة: الفلاحين والتجار والرعاة والصناع. (عبد الدائم : ص ٧)

ب- العدالة الاجتماعية في الفكر الفلسفي الليبرالى

في نهايات القرن الخامس عشر وبدايات القرن السادس عشر ، بدأ عصر النهضة الذي تميز بكثرة الأفكار عن الحرية الفردية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وارتفعت الكثير من الشعارات التي تنادي بالحرية والمساواة الطبيعية والتي تطالب بحرية التملك وحرية العمل ، وحرية الشراء وحرية المعاملات وحرية الإنتاج ، باعتبارها حقوقا فردية ثابتة ومتصلة بالفرد بغض النظر عن تأثيره في المجتمع، وبذلك أصرت الوثائق الدستورية في ذلك الوقت على حماية حريات الفرد من قبل السلطات الحاكمة دون النظر إلى النظام الاجتماعي ككل وما قد ينتج عن ذلك من ظلم اجتماعي وفوارق طبقية . (دياب : ص ١٠)

والعدالة الاجتماعية في الفكر الفلسفي الليبرالي نجدها عند جون رولز، وهو أحد مفكري هذا الاتجاه الذين وضعوا أفكارهم وتصوراتهم حول طبيعة العدالة الاجتماعية السياسية بين الدولة والشعب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكان أبرز المفكرين (توماس موير، وكانط ، وجون لوك، وجان جاك روسو) ؛ حيث صاغ جون رولز مفهوما للعدالة الاجتماعية بما يعرف ب العدالة المنصفة " Justice as Fair ness"، فالمجتمع الديمقراطي عنده – هو نظام منصف من التعاون بين المواطنين الأحرار والمتساويين ، وأن العدالة في هذا المجتمع يمكن تحقيقها من خلال مبدأين يسبق الأول الثاني في التطبيق، هذان المبدأن هما . (رولز : ص ١٤٧)

الأول: المساواة المنصفة في الفرص ، وهو ما يعني أن لكل إنسان الحق نفسه والذي يمكن إلغاؤه من الحريات الأساسية المتساوية والمتسقة و الكافية مع نظام الحريات للجميع، وهذا المبدأ أصر جون رولز على تحقيقه في مرحلة صياغة الدستور ، بعقد اجتماعي يقره أبناء المجتمع ومن ثم يصبح إلزاميا لكل من الدولة وشعبها .

المبدأ الثاني: مبدأ الفرق؛ وهو ينص على أنه يجب أن تحقق ظواهر عدم المساواة الاقتصادية و الاجتماعية شرطين: أولهما يفيد أن عدم المساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون متاحة لكل أبناء المجتمع في إطار (المبدأ الأول). وثانيهما يقتضي أن تكون ظواهر عدم المساواة محققة أكبر مصلحة لجميع أبناء المجتمع وبخاصة الأقل مركزاً.

وبذلك فقد رأت ناهد رمزي و أخرون (رمزي وأخرون : ص ٣٤) أن مفهوم العدالة بإنصاف كما رأها جون رولز به الأبعاد التالية:

١ . أن كل المواطنين لهم حق التمتع بحقوق متساوية في كافة المجالات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية من ناحية، وتحقيق أعلي درجة من النفع للأقل تميزا بسبب عدم مقدرتهم علي امتلاك الموارد أما بحكم الميلاد أو الظروف الاجتماعية من ناحية أخرى.

ويعتبر التعليم من الموارد الرئيسة التي يمكن أن تحسن أحوال الأقل كفاءة على المدى الطويل.

٢ . مفهوم العدالة في الإنصاف لا يقتصر على المساواة الشكلية والتي تترجم في المواثيق الحقوقية والدساتير، ولكنه يتناول المساواة الموضوعية، والتي يقصد بها التوزيع العادل للموارد المجتمعية بكافة أنواعها .

٣ . يتطلب تطبيق مفهوم العدالة في الإنصاف أن تتبني الدولة سياسات اجتماعية و اقتصادية جادة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

١- مفهوم العدالة الاجتماعية في النظم المجتمعية

هناك ارتباط كبير بين مفهوم العدالة الاجتماعية وبين النظم الاقتصادية التي تتبناها سياسة الدولة و التي يتكون في ضوئها النظام المجتمعي ككل. ويمثل النظامين الاشتراكي و الرأسمالي أكثر الأنظمة المجتمعية انتشارا في الدول والمجتمعات سواء الأجنبية أو العربية ، ولكل نظام فلسفته وألياته و مفهومه في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أ- العدالة الاجتماعية في النظم الاشتراكية:

الاشتراكية في هذا التنظيم الاجتماعي الذي تكون فيه وأدوات الإنتاج ووسائله والقرارات الخاصة بكيفية الإنتاج ونوعية السلع التي يتم انتاجها، ومن الذين يحصلون عليها تحت سيطرة الدولة، بدلا من الشركات ذات الملكية الخاصة. بمعنى انتقال وتحويل شئون أفراد المجتمع الاقتصادية من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة (شومبيتر: ٢٠١١ ، ١٢) وبذلك فإن العدالة الاجتماعية وفق مايراه سان سيمون – أحد رواد الاشتراكية – يمكن تحقيقها عندما يحصل الناس على شيء مكافئ ومتساو في القيمة لما يقدمونه (أوحين يقدمون شيئا مكافئا ومساويا في القيمة لما يحصلون عليه والذي يعرف بمبدأ الاستحقاق، وهو ما قصده سبنسر – أحد مناصريه – حين وصف المجتمع بأنه مجتمع عادل إذا: يتساوي جميع أبناءه مادام كل واحد من أفراد هذا المجتمع يضمن أن يتمتع بالحرية في نطاق من التصرفات التي

تقيدها حدود حريات الآخرين وحين تتمثل قيم المكسب والخسارة التي تكون من نصيب أبناء المجتمع مع قيم المكسب والخسارة التي يكونون سببا لها .(Robertson : 2013)

وهي وفق رؤية لوبس بلانك ترتكز على مبدأ – الاحتياج حيث قال : كل بحسب قدرته، ولكل حسب احتياجه"، بمعني أن يتم توزيع الثروة على أساس الاحتياج، وهو ما قال عنه فيخته: بأن الدولة التي تسعي بتحقيق العدالة يجب أن تضمن توزيع المكاسب على جميع مواطنيها، وذلك حتي يكون كل إنسان قادرا من أن يحيا حياة كريمة وفي هذا المذهب الاشتراكي يكون للدولة الدور الأساسي في تحقيق العدالة من خلال امتلاك وسائل الإنتاج و القيام بالأنشطة الاقتصادية المتعددة و هو دور يكاد يزيل مسئولية الأفراد في المجتمع . (الشايب : ٢٠١٣ ، ٣١)

ب– العدالة الاجتماعية في النظم الرأسمالية:

عندما تكون ملكية وسائل الإنتاج مقصورة على طبقة بعينها فهذا النظام يسمي ب النظام الرأسمالي ، بينما تحرم ملكية وسائل الانتاج بقية الطبقات، مما يؤدي إلي تنشأ في المجتمع فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة وهذه الفوارق لا ترتبط بالفوارق بين أبناء المجتمع في القدرات والملكات. ومن ثم الأداء والإنجاز، ولكن ترتبط بتركيز الثروة في يد طبقة قد لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا الشعب ، هذا من جهة، ومن ناحية أخري يتوارث الثروة والمكانة و المواقع المتميزة أبناء هذه الطبقة في النظام الرأسمالي من جيل إلى جيل ، كما ترتبط هذه الفوارق الطبقية في هذا النظام بظاهرة الاستغلال الرأسمالي المعتمد على استخدام رأس المال للعمل المأجور في انتاج السلع ، لذا ترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي بمدى انتشار المنافسة فيه وبالفرص التي قد يمنحها للأفراد ، فالقيود على المنافسة تكون نتيجتها تركز المنافع في جماعات قليلة ولا تتحقق بالتالي المساواة وبضيق نطاق الحراك الاجتماعي (العيسوي : ٢٠١٤ ، ١٨) كما يرى النظام الرأسمالي أن العدالة تتحقق وفقا لما يمكن تسميته عرض وطلب السوق ، وهو ما يجعل الطبقات الضعيفة تحت سطوة الأغنياء، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة المترفين ترفا، والفقراء فقرا (الشايب : ٢٠١٢ ، ٣١) ويشير رضا سعادة إلي أن الحرية تضمن تحقيق المساواة بين الناس في الحقوق، حتي عندما يوجد فقراء وأغنياء، فإن الفرد حر في الوصول إلى طبقة أفضل، كما هو حر في

تغيير أوضاعه إلي الأفضل، وعليه فهو يتحمل مسئولية ما ينتج من فشل في استخدامه لحريته. إلا أن ذلك نادرا ما يتحقق في أرض الواقع (سعادة : ١٩٨٦ ، ٩٢)

ج- العدالة الاجتماعية ورؤية مصر ٢٠٣٠ علاقة التأثير والتأثر

رؤية مصر ٢٠٣٠ (هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة (البورصة : تقرير التنمية البشرية) والتنمية الإقليمية المتوازنة وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة : البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي

وإيماناً بكون الاستراتيجيات وثائق حية، قررت مصر في مطلع عام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي. وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة.

وبمكن القول بأن البدء بالعدالة ينتهي إلي ضرورة مراعاة مطلب رؤية مصر ٢٠٣٠ أو مطلب الاستدامة ، كما ان البدء بالاستدامة ينتهي إلي العدالة الاجتماعية كشرط ضروري للاستدامة ، ومن ثم فإن العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية وجهان لعملة واحدة ، حيث أنه لا تنمية بدون عدالة اجتماعية تحظر التمييز وتوفر الفرص بتكافؤ وتكفل التوزيع العادل للموارد والأعباء وتوفر الحماية الاجتماعية والسلع والخدمات العامة للفئات التي تحتاجها ، وتراعي العدالة بين الأجيال والمناطق وهو ما يتطلب رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يتلائم مع التقدم المستهدف إحرازه علي طريق العدالة الاجتماعية وانتفاء أي مبرر لتأجيل مطلب العدالة الاجتماعية ، ومكافحة الفقر إلي حين إنجاز قدر واف من النمو الاقتصادي حيث أن الأثر الإيجابي للعدالة الاجتماعية يكمن في وتيرة النمو الاقتصادي ومحتواه

وتتضح العلاقة بين العدالة الاجتماعية ورؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال السعي الدائم لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين ، ولكن يجب ملاحظة ما يلي :

١ . العلاقة بين المساواة و العدالة الاجتماعية : كثيراً ما يتم الخلط بين هاتين القيمتين ويتم التناول لهما من قبل البعض كمترادفين. ولكن يجب الحرص إلي أن العدالة الاجتماعية لا ترادف المساواة الكاملة أو المطلقة، أي أنها لا تعنى مثلا المساواة الحسابية في نصيب أفراد المجتمع من توزيع الثروة أو الدخل. فمن الوارد أن تكون هناك فروق فى توزيع هذه الأنصبة، حيث تتواكب هذه الفروق مع الفروق الفردية بين الناس فى كثير من الأمور كالفروق فى الجهد المبذول فى الأعمال المختلفة وفيما تحتاجه من مهارة أو مؤهلات علمية أو خبرة، وكذلك الفروق المرتبطة بالسن وبالصحة. (العيسوي : ص ١٩)

٢ . العلاقة بين الحرية و العدالة الاجتماعية : إن الصلة بين تطبيق العدالة الاجتماعية ومسألة اختلافها مع قيمة الحرية هو نقاش وحوار دائم في مجال الفكر السياسي، حيث ذهب البعض من المفكرين – وهو تيار ليبرالى يمينى– الى أن العدالة الاجتماعية عند تطبيقها تتطلب إعادة توزيع الثروة بين الناس الأمر الذى سيجعل عند التطبيق التعرض للملكيات الخاصة وتوزيعها مرة أخري ، وكما هو معروف أن الملكية هى الركن الأساس من أركان الحرية، وبالتالى فإن هناك تعارض بين قيمة العدالة الاجتماعية وقيمة الحرية . وذهب بعض أخر وهو تيار ليبرالى يسارى ومنهم جون رولز بأنه لا يوجد تعارض بين العدالة الاجتماعية وبين الحرية حيث تهدف الأولي إلي إعادة توزيع الحقوق للفقراء والضعفاء بعد أن أخذت منهم، فأين هي الحرية التي يمتلكونها فى حين أنهم لا يستطيعون تدبير احتياجاتهم الأساسية وهى أول الحريات وأسماها. وذهبت جماعة أخري وهو اتجاه اشتراكي، أن الاختلاف جاء بالأساس بسبب الفهم الخاطئ من المفكرين الليبراليين لقيمة الحرية، فمفهوم الحرية كقيمة فى الحركة الاشتراكية تعني التحرر الداخلي الوجدانى من كل مشقات الحياة والتفرغ الى الابتكار بعد العمل، ومن هنا لا يوجد اختلاف بين وجود عدالة اجتماعية وبين تمتع الأفراد بحرياتهم . (السيف : ttp://www.aleqt.com)

٣ . العلاقة بين التنمية والعدالة الاجتماعية : إذا أرادت الحكومة تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع فلا بد أن يصاحب ذلك عملية تنمية تشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فالتنمية السياسية في المجتمع تستلزم بناء المؤسسات التي تستطيع استيعاب التغيرات التي تحدث في هذا المجتمع وحشد الرأى العام ومؤسسات الدولة سواء كانت هذه المؤسسات رسمية أو غير رسمية لبذل الكثير من الجهد لتطبيق العدالة الاجتماعية. وكما الأمر في التنمية السياسية لا يختلف كثيرا فى التنمية الاقتصادية، حيث إذا وجدت النية لإقامة العدالة الاجتماعية لا بد أن يوازيها عملية تنمية اقتصادية تستطيع توفير متطلبات الطبقات المختلفة وخاصة الطبقات الدنيا منها فيما يرتبط بمسألة الدعم. من الشروط الأساسية لنجاح العدالة الاجتماعية في المجتمع وجود تنمية اقتصادية ليستطيع أفراد المجتمع استيعاب موجات التغيير القادمة.

٤ . العلاقة بين العدالة التوزيعية والعدالة الاجتماعية : استخدم أيضا بعض من المفكرين والفلاسفة هاتان القيمتان كمترادفين، وفى حقيقة الأمر فإنهما يتقاربان إلى حد كبير، فالعدالة التوزيعية تتمثل في توزيع الحرية السياسية والحقوق الطبيعية والمساواة الاجتماعية بشكل منصف بين أفراد المجتمع، والغرض من عدالة التوزيع هو دفع البنية الأساسية للمجتمع من قبل المؤسسات بشكل يخدم تحقيق العدالة الاجتماعية. (السيف : ttp://www.aleqt.com)

وتعاني المجتمعات العربية علي ما بينها من اختلافات في المستوي الاقتصادي والتنموي من الفشل في تحقيق تنمية قائمة علي العدالة الاجتماعية ، وهذا بسبب انخراط الكثير من الدول في تطبيق سياسات تكرس التهميش والفقر والإقصاء وعدم المساواة ، إذ يكاد لا تخلو دولة عربية من صور الظلم الاجتماعي والتهميش والتمييز ، وتحقيق العدالة الاجتماعية هدف دونه الكثير من التحديات التي ترتبط بعضها بالبعد الدولي أو ترتبط بتراكمات تاريخية وتقيدات سياسية وجغرافية وتنموية ، لكن لا يعفي ذلك البلاد العربية من واجبها والتزامها الاجتماعي والسياسي والقانوني والأخلاقي من تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها حتي أصبحت شرعية أي نظام للحكم ترتكز علي أساس مدي قدرته علي تحقيق هذه العدالة الاجتماعية ، لذا وتحقيقا لهذا المبدأ كانت رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تهدف تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين في شتي المجالات . حيث تكون العادلة الاجتماعية وفقا لهذه الرؤية

أساسا للتنمية البشرية المستدامة ، حيث أن قيم العدالة الاجتماعية ماهي إلا نتيجة ظروف بيئية خاصة لا يمكن أن تطبق في مجتمع أخر تختلف فيه العادات والتقاليد ، علي الرغم من أن مجموع هذه القيم نابع من منطلقات إنسانية ودية لكنها قد تختلف حسب الإمكانيات والحق التاريخية ، ومستوي الوعي الاجتماعي والثقافي لدي أفراد المجتمع ، فيشير مؤشر التنمية البشرية إلي تقييم التقدم الطويل الأمد في ثلاثة أبعاد رئيسة (البورصة : https://mapp.alborsanews.com/)

١ . حياة طويلة (الصحة)

٢ . الوصول إلي المعرفة

٣ . مستوي معيشي لائق

لذا تعد العدالة الاجتماعية محورا أساسيا في استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ وتذهب الرؤية إلي أنه بحلول عام ٢٠٣٠ تصل مصر إلي مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي ، قادرا علي كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون ، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني علي القدرات ، ويوفر أليات الحماية من مخاطر الحياة ، ويقوم علي التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ، ويحقق الحماية للفئات الأولي بالرعاية .

المحور الثالث : المؤسسات التعليمية النظامية واللانظامية

في البداية يجدر الإشارة إلي أن مصطلحي" التربية "و" التعليم "مصطلحان مترابطان، لا يمكن الفصل بينهما، فالمعلم مرب في نفس الوقت، والتعليم غرضه وغايته تربية المتعلم؛ "لذا يتعذر الفصل بإطلاق بين مصطلح التربية ومصطلح التعليم، فالتربية إذا ذكرت مع التعليم في سياق واحد، فإن التربية تأخذ معنى العمل القائم على دعائم العلم، والتعليم يأخذ معنى التزويد بالمعارف والمعلومات، أما إذا ذكرت وحدها فإنها تشمل التعليم أيضًا، وكذلك التعليم إذا ذكر منفردًا فإنه يشمل التربية، إذ لا يكون للتعليم فائدة إلا إذا تبعه العمل، بخلاف ذكر التعليم مع التربية فإنه ينحصر في المعنى المعرفي، فإذا اجتمعا استقل كل مصطلح بمعناه الخاص، وإذا افترقا دخل أحدهما في الأخر (الشريف : ص ١٦) .

بعد معرفة ذلك التقسيم أو التصنيف الذى جرى بين كثير من المربين والمدرسين وفى بعض المؤلفات التربوية بين ما يسمى بالمؤسسة التعليمية النظامية " والتى تتميز بها

المدرسة ممثلة فى مناهجها وأساليبها وأنشطتها وقوانينها وأهدافها وبرامجها والمؤسسة التعليمية اللانظامية والتي تتمثل في تلك الأنواع المختلفة من المؤثرات العرضية المنظمة أو غير المنظمة التى تتم دون قصد أو هدف واضح فى سياق حياة الفرد وكيف يتفاعل مع مختلف فئات المجتمع من حوله وهذا بالطبع لاعلاقة له بالمدرسة وقوانينها وإشرافها وتوجيهها

وترتب على هذا التصنيف ظهور العديد من الاتجاهات من أهمها : (العطار : ص ١٠٧)

١ . أن المدرسة أصبحت تواجه الكثير من المشكلات بعد أن اضطرت ظروف الحياة المعاصرة الكثير من المؤسسات والمنظمات الأخرى أن تخفف أو تترك ما كانت تؤديه من وظائف تربوية.

٢ . أن الكثير من المنظمات الاجتماعية والجماعات المختلفة قد فقدت فى نظر البعض كل قصد تربوي ينطوي عليه نشاطها ، وكأن المدرسة هى المؤسسة الوحيدة التى يتوافر لها ذلك القصد ومن ثم أخذ الكبار من أولياء الأمور والمهتمين بالعملية التربوية ينسبون إليها ما يظهر على الأبناء من ألوان الانحراف الخلقي والضعف العلمى ، ويطالبون فى نفس الوقت بمواجهة الاحتياجات المتعددة التي دعت إليها التغيرات الاجتماعية المعاصرة والتي تتسم بالسريعة المتلاحقة التى تغير فى ظروف معيشتهم وعلاقاتهم وطرق تفاعلهم.

٣ . أن المدرسة وهى تواجه كل هذه التحديات والمسائل والمطالب تحاول أن تقوي نفسها لتسد هذا الفراغ الذي وجد بينها وبين المؤسسات الأخرى ومن هنا ظهرت الكثير من الشعارات الحديثة مثل توثيق العلاقة بين المدرسة والأسرة وتنظيم مشروعات خدمة البيئة والمعسكرات الدراسية وإقامة مجالس الآباء والمعلمين ودخول البيئة إلي المدرسة ومن أبرز وأهم المؤسسات التعليمية اللانظامية في المجتمع الأسرة وجماعة الأصدقاء أو الرفاق إلى جانب المسجد ووسائل الإعلام ومراكز الشباب والأندية وأماكن العمل ونحوها من المؤسسات المختلفة التي تؤثر على الإنسان وتربيته سواءً كان هذا التأثير بطريقةٍ مُباشرةٍ أو غير مباشرة .

ومعنى هذا أن تربية الإنسان لابد أن تتم إلا من خلال بعض المؤسسات الاجتماعية المتعددة . ونظراً لكثرة هذه المؤسسات واختلافها واختلاف أشكالها وأنماطها، فقد عَرَف المجتمع

العربي طوال تاريخه الطويل عدداً من هذه المؤسسات الاجتماعية التربوية والتعليمية المختلفة التي كانت نتيجة طبيعية للعديد من المطالب والتحديات والتغيرات التي ظهرت بين حينٍ وآخر على المجتمع. بل إن كل مؤسسة من هذه المؤسسات التربوية التي عُرفت إنما جاءت نتيجة استجابةً لحاجةٍ وظروفٍ اجتماعيةٍ معينة .

وتتضح دلائل وظواهر العدالة الاجتماعية داخل الأسرة من خلال تعامل الآباء لأبنائهما في المجالات الحياتية المختلفة تطبيقا ل حديث رسول الله " «كلم راع وكلكم مسؤول عن رعيته..» وتؤسس هذه الرعاية على الوعي الكامل، وإدراك الوالدين للعلاقة وللمسؤولية التربوية والنفسية، والالتزام بالأصول القرآنية ونصوص سنة الرسول الشريفة في الدعوة والالتزام بالعدل بين الأبناء، وتفهم سبله وإرسائه بهدف عدم الجنوح من الأبناء إثر هفوة غير مقصودة من تحيز أو تفرقة من الوالدين لأحد الأبناء .وتتضح مظاهر العدالة الاجتماعية في الأسرة فيما يلي :(عتمان إسماعيل http://www.alwaei.)

١ . العواطف والمشاعر.. وهي من أخطر وأدق أنواع ممارسة العدل داخل الأسرة من الآباء لأبنائهما، فمن المفضل أن يصاحب هذه الممارسة الحذر والحيطة من انفلات درجة الحب أو الكره نقصًا أو منعًا (عدمًا) أو زيادة لفرد دون الآخر في الأسرة ، لأن دوافع هذه المشاعر ترجع لذكاء وقدرة وحنكة الوالدين واتفاقهما في المشاعر، فالمساواة في التدليل أو التودد أو الحرص أو القلق أوالنظرة أوالحديث أوالتفاعل مع الأبناء هو أسمي درجات العدل الذي يقود إلى القناعة والرضا والمودة بين الأبناء، وعلى النقيض من ذلك فأي هزة أو سقطة أو تغيير في هذا المحور تكون نتيجته إضمار الحقد بين الأبناء، وشحن النفوس بالكراهية والعداوة والبغضاء.

٢ . الإنفاق والعطاء . وفي هذا المحور يجب علي الوالدين الحذر كل الحذر أن يكون هناك ميل إلى أحد الأبناء إنفاقًا أو بذخا أو حبًا في صفة ما، أو الميل والرغبة، أو لتحقيق هدف دون الآخر من الأولاد ، على أنه من الطبيعي ومن العدل أن كل الأبناء يأخذون حقهم كاملا من الإنفاق والعطاء عدلًا وإنصافًا، حقهم كاملا كمًا وكيفًا، لأن إعطاء الحق كاملا هو مراعاة لحق الله في الرعاية، كما أنه أمانة من الوالدين في هذه المسؤولية تتطلب معها قوة العدل، وصرامة الحق دون مجاملة أومحاباة تطلعًا للراحة النفسية، أو إرضاء للضمير تجاه الله، فمهما بلغت الأمور شدتها في أسباب الإنفاق لابد من مراعاة

الحذر من عواقب التساهل في المجاملة والمحاباة من ناحية، والمنع والبخل من ناحية أخرى، فالعدل في مساواة الإنفاق نتيجته الحب وقوة الترابط ودوام العلاقة بين الأبناء وقوتها.

٣ . التعليم.. رغم أن هذا المحور يرجع أساسا لمبدأ الفروق الفردية بين الأولاد ، فلابد من مراعاته مع توافر المناخ اللازم لمستوى التعليم لكل الأبناء، لأنه تنتج عنه ثقافات مختلفة ينتج عنها تنافر الآراء وطيش العقول، ولكن مبدأ العدل في تعليم الأبناء يحقق وحدة الفكر ووحدة الثقافة ووحدة الرأي والهدف كما أنه ينتج روعة الحوار والإبداع والجدل المفيد ويحقق للأبناء راحة النفس والوجدان وسمو التعامل ولباقة الأسلوب.

– الاختلاف حول علاقة المؤسسات التعليمية النظامية واللانظامية

(http://elraaed.com)

ارتبط بالتغيرات التي أحاطت بوضع المدرسة اجتماعيا بانقسام الرأي بين الآباء والمسؤولين والمربين بصدد هذه الاتجاهات السابقة ونشأ عن هذا الاختلاف آراء ونظريات تربوية:

منها ما استمر علي الاعتقاد التقليدي بأن المدرسة لها جوانب مخصصة و ليس لها أن تزيد علي وظيفتها التعليمية أي وظائف أخرى يمكن أن تقوم بها الأسرة والمنظمات الدينية ووسائل الإعلام ،ومنها ما اتجه إلي أن المدرسة لا يمكن أن تستمر منفصلة ومنعزلة عن غيرها من المؤسسات الثقافية مهما بلغ تخصصها حيث أن هذه المؤسسات والوسائط تتأثر وتؤثر بفعل التربية ذاتها ممثلا فيما تحدثه من تغيير في سلوك الكبير والصغير علي السواء.

ومنها ما أخذ موقفا وسطا بين الرأيين السابقين .،وأخذ أصحاب كل رأي هذه من الآراء بفلسفة موقفهم فكان لكل منهم نظرية عن طبيعة الإنسان الفرد وكيفية تعلمه وعلاقته بمجتمعه وعن معنى الثقافة وعلاقة التربية بها ،وقد تضمن هذا الانقسام اختلافا كبيرا حول تأثير ما يسمى " بالتعليم النظامي والتعليم اللانظامي " وأهمية المؤسسات الثقافية التي يحدث فيها هذا التعليم ، لا يميز الاتجاه الحديث بين هذين النوعين إلا من حيث درجة تأثير كل نوع من التعليم علي نمو الفرد ومدى انتظام واستمرار هذا التأثير ودرجة وضوح الأهداف التي تصحبه والأسس التي يقوم عليها.

التكامل بين المؤسسات التعليمية النظامية واللانظامية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الثانوية العامة :

يري الباحث أنه بموجب هذا الاتجاه تعتبر الخبرات التي تقدمها المدرسة تعبيرا عن خبرات أوسع وأشمل هي تلك الخبرات الناتجة عن المجتمع والذي أنشأ المدرسة وعملية التشكيل الاجتماعي للفرد تعتبر عملية مشتركة بين المدرسة وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وتأثير المدرسة علي الفرد بين مؤثرات متعددة و كثيرة تحدث في إطار الوعي أو اللاوعي و في سياق حياة هذا الفرد قبل وأثناء المدرسة وفي خارجها ، والقصد يوجد وراء الأنشطة المتنوعة التي تحدث في الكثير من الدوائر والمؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا الفرد فهو يتواجد مثلا خلال العلاقات الأسرية حينما يصر الآباء علي تعليم أولادهم عادات وقيما محددة وعندما يخضع الأبناء لقوانين معينة باعتبارهم مشتركون في إحدى الأندية وعندما يكون هدف وسائل الإعلام من تليفزيون صحافة وإذاعة إلي نشر فكرة أو عقيدة اجتماعية معينة وكما يتم في المؤسسات الدينية بشأن غرس بعض القيم والمبادئ الروحية و الخلقية.

ومن هنا فالتعليم لا ينقسم إلي نظامي ولانظامي كما لا يجب أن نخصص المدرسة " بالتعليم النظامي" دون غيرها من المؤسسات الأخرى وإنما يمكن الفرق بين هذا النوع من التعليم الذي تقوم به المدرسة وبين الذي يحدث للفرد خارجها ، فالمدرسة تقدم التربية في ضوء فلسفة المجتمع وعلي أساس من الوضوح الفكري فترسم الأهداف وتتخذ من الوسائل المتعددة الفنية والعلمية ما بجعلها قادرة علي تحقيق هذه الأهداف تحقيقا متكاملا في فترة زمنية طويلة ولتحقيق ذلك يخصص المجتمع للمدرسة الفنيين من المدرسين والمربين الذين عليهم استمرار متابعة هذه المسئولية العلمية القومية غير أن المدرسة بأدائها هذا العمل علي الأسس الاجتماعية والفنية والعلمية – لا تستطيع أن تحقق ما تستهدفه علي المدى البعيد إلا إذا توافر الوعي من جانب المؤسسات الأخرى بواجباتها نحو تعزيز عمل المدرسة ومن هنا فإن التمييز والاختلاف لا يكون إلا علي درجة ما يتوفر في كل مؤسسة ثقافية من انتظام في التأثير الاجتماعي علي الفرد ممتزجا بفكر وعلم وتوجيه وتخصص هادف ومن هنا أيضا يحسن أن يكون التمييز بين هذا التعليم الذي يعالج المشاكل بالمدرسة فنسميه بالتعليم النظامي أما التعليم الذي يؤثر عن طريق المؤسسات الثقافية الأخرى علي الفرد والذي

نسميه بالتعليم اللانظامي تصبح المشكلة ، هي كيفية اتساق هذين النوعين من التعليم وأن يدعم كلا منهما للآخر وانتظام تأثيرهما من أجل تحقيق النمو المتكامل للإنسان الفرد الأمر الذي يلقى علي المدرسة مسؤلية جديدة هى مسؤلية التنسيق بين أنشطتها واتجاهاتها وأنشطة واتجاهات المؤسسات الأخرى والذى يلقى على هذه المؤسسات أيضاً مسئولية الوعى بما فيها من مؤثرات تربوية لا تقل أهمية عن مؤثرات المدرسة ، ومع كل ذلك فإن التعليم النظامي لا يستطيع تحقيق أهدافه إلا من خلال التكامل بينه وبين التعليم اللانظامي .

ويري الباحث أن : المؤسسات التعليمية تؤثر بنوعيها النظامي واللا النظامي، على تشكيل وصقل شخصية الأفراد، وتكوين الاتجاهات والقيم والمعارف لديهم.

لذا كان محور التعليم ضمن محاور رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي استهدفت أن يكون التعليم للجميع بجودة عالية دون التمييز والتفرقة بين أبناء الوطن علي أن يتسم بالكفاءة والعدالة والمرونة والاستمرارية ، وأن يساهم في بناء الشخصية المتكاملة واطلاق امكاناتها إلي أقصي مدي (https://mped.gov.eg/EgyptVision)

المحور الرابع : نتائج الدراسة والتوصيات:

يتناول هذا المحور الجانبين الآتيين:

أولا النتائج:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج :

١ . ضعف تحقيق العدالة الاجتماعية بين طلاب الثانوية العامة .

٢ . ضعف التنسيق بين التعليم النظامي واللانظامي مما يؤثر علي تطبيق رؤية مصر ٢٠٣٠

٣ . ضعف الاعتمادات المخصصة لدور العبادة مما يضعف قدرتها في خدمة المجتمع

٤ضعف تأهيل الوالدين والإعلام ورجال الدين مما يقلل من توصيل رسالة رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثانيا التوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات :

١ . ضرورة أن تتوافق برامج التأهيل للأسرة والإعلام والأئمة في دور العبادة معرؤية مصر ٢٠٣٠ للعدالة الاجتماعية والتي تعد مطلبا رئيسا من المطالب الاجتماعية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن .

٢ . ضرورة وجود برامج تدريبة للوالدين والاعلاميين و رجال الدين في كيفية التواصل مع الشباب و تقديم الدعم لهم.

٣ . ضرورة قيام الإعلام بدور أكبر في التوعية بمفهوم العدالة الاجتماعية ووسائل تحقيقها .

٤ . قيام الوالدين بتحقيق أكبر قدر بين الأبناء ، وعدم التفرقة بين البنين والبنات في المعاملة .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الإبراهيم، إبراهيم : إطلاق الهوية المؤسسية لاستراتيجية التنمية الوطنية https://www.raya.com/home/print/

إسماعيل ، عثمان: العدل الأسري بواعثه وثماره http://www.alwaei.gov.kw

الأعرجي، زهير: التعليم والعدالة الاجتماعية في الإسلام https://al-7awza.org/show.php?cat=8&id=149

البورصة ، تقرير التنمية البشرية متاح علي https://mapp.alborsanews.com/

الجعفراوي، ابتسام (٢٠١١). الاستثمار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة الإدارة اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مصر، ع (٢)، اكتوبر

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء(٢٠١٠)، الكتاب الإحصائي السنوي القاهرة. أكتوبر.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٥)، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، سبتمبر

الخشاب ، مصطفي (١٩٩٢) : علم الاجتماع ومدارسه ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة

الخلف، غسان أحمد (٢٠٠٥). السياسة التعليمية في مصر منذ السبعينيات دراسة تحليلية في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

الشايب، أحمد الصادق البشير(٢٠١٢): دور الدولة في تحقيق العدالة الإجتماعية من منظور إسلامي، مجلة مجمع الفقهالإسلامي، السودان، ع (٧).

الشريف، محمد بن شاكر : نحو تربية إسلامية راشدة من الطفولة حتي البلوغ ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ١٤٢٧ هـ

العطار، سلامة صابر : العلاقة بين محو الأمية وتحقيق ديمقراطية التعليم ، مجلة الفكر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ع ٤ ، يوليو ٢٠١٦

العيسوي، إبراهيم (٢٠١٣): الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي . حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط والتنمية بالكويت، مجلد (١٥)، ع(١)، يناير

تهامي، جمعة سعيد(٢٠٠٨). دراسة تقويمية لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة بني سويف.

جرار، أماني غازي: التربية الإنسانية والاخلاقية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

توفيق السيف، مفهوم العدالة الاجتماعية، الاقتصادية، سبتمبر ٢٠١٣، متاح على الرابط.http://www.aleqt.com26/3/2019 :

دياب، شحاته أبوزيد شحاته(١٩٩٠). مبدأ المساواة فى الدساتير العربية، رساله دكتوراه غير منشوره، كليه الحقوق، جامعة عين شمس.

رمزي، ناهد وآخرون (٢٠٠٧) بعنوان: العدالة الاجتماعية فى التعليم ماقبل الجامعى: دراسة للمنظومة التعليمية، المجلد الثالث، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

رولز، جون(٢٠٠٩). العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، مراجعة: ربيع شلهوب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

سعادة، رضا(١٩٨٦): الإسلام والعدالة الاجتماعية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان، مج (٧) ع (٤٢) يونية.

سعيد، جلال الدين (٢٠٠٤). معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، تونس، دار الجنوب للنشر

شومبيتر، أ.جوزيف(٢٠١١): الرأس مالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الحميد جابر ، كاظم أحمد خيري (١٩٨٠م) : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ط٢ ، القاهرة ، دار النهضة العربية

عبد العال، عبد الرحمن عبد العال(٢٠٠٣). دراسات في الفكر الفلسفي الأخلاقي عند فلاسفة اليونان، دار الوفاء، الإسكندرية.

عبد الدائم، عبد الله (١٩٨٤). التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين، بيروت، دار العلم للملايين

عوض ، توفيق عوض (١٩٩٢):علاقة مجانية تعليم المرحلة الأولي في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ ، دراسة تاريخية من ١٩٢٣ إلي ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية عين شمس

فورهولت، أدفو وماير، توماس (٢٠١٠). المجتمع المدني والعدالة، ترجمة: النشار، راندا وآخرون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب

كبة ،سلام : العدالة الاجتماعية ، المفهوم والكوابح والمعالجات ، العراق نموذجا http://iraqicparchives.com

. مطر، أميرة حلمي(١٩٩٤).جمهورية أفلاطون، مهرجان القراءة للجميع ٩٤. مكتبة الأسرة.القاهرة.

سليمان ، مكي ادم : أساسيات في التربية وعلم النفس وطرق التدريس ، دار الفكر العربي ، القاهرة

. وزارة الصحة والسكان(٢٠١٥). المسح السكاني الصحى مصر٢٠١٤. القاهرة، متاح على موقع:https: //dhsprogram.com

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧) وثيقة الأنشطة البيئية والسكانية والصحية ، الإداراة العامة للتربية البيئية والسكانية والصحية ، قطاع التعليم العام ، القاهرة .

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (https://mped.gov.eg/EgyptVision)

https://www.youm7.com/story متاح بتاريخ ١٠ . ١١ . ٢٠١٩

https://www.sis.gov.eg/Story متاح بتاريخ ١٣ . ١١ . ١٢٠١٩

المراجع الأجنبية

Robertson, Susan L. and Dale, Roger (2013). The social justice implications of privatisation in education governance frameworks: a relational account, Oxford Review of Education, Vol. (39), No. (4) , U.S.A.

.